## الزين الصباح: إعداد «سياسة وطنية للشباب» لتمكينهم من القيادة والريادة المجتمعية

6

### إلغاء جلسة التصويت على طرح الثقة التي كانت مقررة اليوم

# الغانم: أبلغت رسميا بقبول استقالة الحمود

ربيع سكر

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك أبلغه رسميا بقبول استقالة وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود.

وقال الغانم في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة :انه بناء على استقالة الوزير فلن يكون هناك داعي لعقد جلسة مجلس الامة التي كانت مقررة غدا لمناقشة طلب طرح الثقة المقدم عقب مناقشة استجواب الوزير الحمود.

في سياق متصل صدر مرسومان أميريان بقبول استقالة الشيخ سلمان الحمود وتعيين وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد العبدالله وزيرا للاعلام ووزير التجارة والصناعة خالد الروضان وزيرا للشباب اضافة الى عمليهما.

مرزوق الغانم

### «التشريعية» توصي برفع الحصانة عن الفضل.. وحسم «الحبس الاحتياطي» الأسبوع المقبل

# الدلال: الجلسة البرلمانية المقبلة للوثيقة الاقتصادية.. ولتستعد الحكومة لإلغاء زيادة البنزين

ربيع سكر

أكد رئيس اللجنة التشريعية النائب محمد الدلال أن اللجنة ناقشت قانون تعيين القياديين بحضور ممثلين عن ديوان الخدمة المدنية واستكملت بحث قانون الحبس الاحتياطي، ووافقت اللجنة على رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل لعدم توافر الكيدية. وقال الدلال : إن اللجنة طلبت من ممثلي مجلس القضاء والنيابة العامة دراسة بعض الأفكار حول قانون الحبس الاحتياطي وتزويدنا بالنتائج في اجتماعنا المقبل الذي سيكون حاسما في هذا القانون. ولفت الدلال إلى ان اللجنة ستستكمل مناقشة قانون تعيين القياديين مع مسؤولي ديوان الخدمة المدنية في الاجتماع المقبل، لافتا إلى أن قرار رفع الحصانة عن النائب أحمد الفضل جاء بأغلبية الحضور لعدم توافر الكيدية.

من ناحية أخرى قال النائب محمد الدلال انه «بقبول استقالة وزير الاعلام وزير الشباب الشيخ سلمان الحمود، فإن الموضوع لم ينته ولابد ان تقدم الحكومة حلولا في رفع الايقاف الرياضي خاصة وان الوزير السابق لم يقدم اي حلول « واضاف ان» قرار قبول الاستقالة للوزير كان مستحقا»، مطالبا وطالب بان «يتم اختيار وزير للشباب ووزير للاعلام بكل عناية وعلي رئيس الحكومة ان يحسن الاختيار».

من جهة أخرى، ذكر الدلال: «نضم صوتنا وندعم ونؤيد دعوة رئيس مجلس الامة لعقد جلسة خاصة لمناقشة ما يتعلق بقضية خور عبد الله « ودعا الى أن»تأتي الحكومة برؤية محددة في جلسة مجلس الامة فلا نقبل بكلام عام فالعراق هي صورة حقيقية من جمهورية ايران الاسلامية وتهديداتها تقلق المواطنين».

على صعيد آخر، اوضح الدلال انه حضر اجتماع لجنة المالية والاقتصادية لمناقشة موضوع زيادة اسعار البنزين مشيرا الي ان «موضوع الوثيقة الاقتصادية مطروحة في الجلسة المقبلة ونطالب بتجميد جميع زيادات اسعار مختلف السلع في الوقت الحالي « ولفت الى ان «الحكومة مطالبة وعليها ان تفكر فلا نريد ان نباغتها في الجلسة وهي مطالبة بتقديم تصور محدد واضح لمجلس الامة بالنسبة لتخفيض مصروفات المؤسسات الحكومية بما فيها المصروفات الخاصة « وقال الدلال :»اذا قامت الدولة بتخفيض هذه المصروفات والمناقصات التي ليس لديها داع والسفرات الخاصة وغيرها فلن نحتاج الي زيادة الاسعار فالشعب الكويتي اذا رأى تخفيضا عند الكبار فلن يتأخر.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

# عبد الصمد: مصروفات «المواصلات» زادت 7 ملايين دينار رغم تقليص قطاعاتها واختصاصاتها

من اجتماع سابق للجنة الميزانيات

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد أن اللجنة قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة المواصلات للسنة المالية 2015/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة بشأنه، حيث تبين لها ما يلي : إن اللجنة لاحظت تخبط الإجراءات الحكومية وعدم وضوح الرؤية حول مستقبل الوزارة المواصلات مع دخول قانون هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات والهيئة العامة للطرق والنقل البري حيز التنفيذ.

وأضاف أن توجه الحكومة لإنشاء شركة بريد الكويت يعني انتقال 3 اختصاصات رئيسية من اختصاصات وزارة المواصلات، ومن المفترض أن تكون ميزانية الوزارة ترجمة للقوانين التي صدرت وفقا لاختصاصات كل جهة.

وأوضح أنه برغم ذلك ارتفعت المصروفات للسنة المالية 2016–2017 بمقدار 6.5 ملايين دينار عن السنة المالية السابقة، ومشروع ميزانية السنة المالية 2017–2018 جاء بزيادة قدرها 7 ملايين دينار ما يؤكد ما سبق.

وشدد عبد الصمد على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة والتنسيق مع الجهات المختلفة لنقل الاختصاصات إليها وفقا للمرسوم اعتبارا من 1 إبريل 2017، مع مراعاة أن ينعكس ذلك على تقديرات ميزانية الوزارة للسنوات القادمة.

وأكد أهمية زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية وإيجاد آليات أكثرَ تفاعلية وتواصلية معها لتصويب ما ورد من ملاحظات على الحساب الختامي للوزارة، واستحداث إدارة للتدقيق الداخلي تتبع الوزير مباشرة للحد من الأخطاء المالية والإدارية.

وأوضح أن الوزارة ومنذ أكثر من 50 سنة لم تقم بحصر موجوداتها من الطوابع البريدية التي يتم إهداؤها من قبل اتحاد البريد العالمي، وعدم قيامها خلال السنة المالية 2015–2016 بالجرد الدوري لمخازن الوزارة.

ولفت عبد الصمد إلى تضخم مصروفات الوزارة في آخر 10 سنوات مقابل انخفاض إيراداتها حيث كان سابقا إيرادات الوزارة تمثل ثاني أعلى إيراد بالدولة بعد النفط.

وأشار إلى أن الوزارة أوضحت أن الاتجاه نحو الاتصالات النقالة أدى إلى انخفاض الإيرادات في حين كانت زيادة المصروفات تتمثل في الصرف على مشاريع البنية التحتية.

وأكد ضرورة المعالجة الجادة لأوجه القصور التي تشوب إجراءات تحصيل وإيداع إيرادات الوزارة وفق متطلبات الجهات الرقابية إحكاما للرقابة عليها.

وبين عبد الصمد أهمية إعادة النظر بقيم الإيجار المتدنية نظير استغلال الشركات للمساحات والأبراج الهوائية خاصة أن التعليمات المالية المنظمة لهذه العملية تتيح للوزارة ممارسة هذا الحق بمرونة.

وشدد على أهمية إدراج الاعتمادات المالية الموافقة للقدرة التنفيذية للوزارة في إنجاز مشاريعها الإنشائية، ووضع برنامج زمني قابل للتطبيق مع إعادة النظر في متطلبات بعض المشاريع الإنشائية لتلافي الملاحظات المتكررة.

### الشطي: هذا لا يعني إلغاء فكرة قانون متكامل

# الرومي: تعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة بدلا من قانون جديد

شدد النائبان عبدالله الرومي وخالد الشطي خلال اللقاء المفتوح مع المحامين والذي إستضافته جمعية المحامين للنواب المحامين، على ضرورة سرعة إنجاز تعديل مواد قانون تنظيم مهنة المحاماة حتى يتم إقراره خلال أقرب وقت بدلا من تقديم قانون جديد يأخذ فترة طويلة ربما تصل إلى سنوات ودون تحقيق أي نتيجة مرجوة.

وقال النائب عبدالله الرومي :هناك كفاءات قانونية في جمعية المحامين تمتلك القدرة على المتابعة والمساهمة في القوانين والمشاريع المطروحة في اللجنة التشريعية وغيرها من اللجان في مجلس الامة ولابد في ظل تطور التشريعات الحالية يجب أن تقوم جمعية المحامين بدعم لجنة لمتابعة التشريعات من خلال المحامين الذين يتحلون بالكفاءة والثقافة العلمية حتى تظهر القوانين بشكل عام دون شوائب.

وخلص الرومي :من الضروري أن يكون الأولوية لتعديل قانون تنظيم مهنة المحاماة بدلا من تقديم قانون متكامل ويلغي القانون السابق، حتى تتم سرعة إنجاز القانون بالشكل المطلوب فهناك أولويات لدى نواب اخرين ربما لايرون قانون مهنة المحاماة من أهم أولوياتهم وممكن أن ينتهي المجلس دون إقراره،وهناك مشروع لتعديل قانون الإيجارات من القانون الحالي إلى قانون يعتمد على أن العقد هو شريعة المتقاعدين لايزال لـ 15 سنة في المجلس من مداولات واجتماعات.

وأيد من جانبه عضو اللجنة التشريعية والقانونية في مجلس الامة النائب خالد الشطي وجهة نظر زميله النائب الرومي قائلا :تبقى جمعية المحامين بيتنا الأول والأخير حتى بعد دخولنا السياسة، وبعيدا عن الوعود الهلامية نؤكد وبشكل مباشر أن لمصلحة جمعية المحامين ومنتسبيها الأخذ بوجهة نظر ونصيحة النائب عبدالله الرومي من خلال العمل على تعديلات تراها جوهرية جمعية المحامين ومنتسبيها على قانون تنظيم مهنة المحاماة الحالي بدلا من تقديم قانون متكامل يلغي السابق وسط القوانين والتشريعات الكثيرة والمدرجة على جدول أعمال لجان مجلس الامة وكل قانون منها يحتاج بحث وإجتماعات مع عدة جهات تحتاج إلى وقت كثير ناهيك عن أولويات 50 نائب مختلفة فيما بينهم فالتصويت على قانون جديد سيستغرق وقتا طويلا فالقانون سيتم التصويت ليس عليه بشكل مباشر بل في التصويت على كل مادة من مواده مما يأخذ وقتا كبيرا. وزاد الشطي :هذا لايعني الغاء فكرة قانون متكامل، بل الأولوية الحالية على تعديل مواد القانون التي تعيق أداء عمل المحامين والمحاميات بالشكل المطلوب وعند التعديل عليها تحقق الاجواء المناسبة لعمل المحامي بالشكل المطلوب والصحيح والدفاع عن حقوقه وحقوق المتقاضين ومساس مباشر بمهنة المحاماة ومستقبلا نتبنى قانون متكامل إذا إدعت الضرورة إلى ذلك،وأؤكد أنني سأكون صوتا لكل زملائي وزميلاتي منتسبي مهنة المحاماة وداعما لهم في مجلس الأمة.

عبد الله الرومي خلال اللقاء

خالد الشطي

ومن جانبه رحب رئيس جمعية المحامين المحامي ناصر الكريوين بالنائبين الرومي والشطي ملتمسا العذر للنواب المحامين الذين إعتذروا عن الحضور لتواجدهم خارج البلاد. وقال الكريوين إن نجاح مجموعة من الزملاء في الانتخابات الاخيرة لمجلس الامة ونيلهم ثقة الشعب الكويتي بلاشك يسعدنا في جمعية المحامين ويؤكد صدق الزملاء في طرحهم، متمنين لهم الثبات والسداد في الرأي ونصرة الوطن والمواطنين، ولانستغني عن دعم الزملاء النواب في سرعة أقرار قانون يحمي مهنة المحاماة ومنتسبيها

وزاد الكريوين :قدم في المجلس الفائت قانون من قبل جمعية المحامين وقانون آخر من قبل وزارة العدل ونريد التوصل إلى إجراء تعديلات على القانون الحالي تتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية سواء من زيادة أعداد المحامين والمحاميات المنتسبين إلى جمعية المحامين والتي لن تألوا جهدها في الدفاع عن مهنة المحاماة ومنتسبيها وسنقاتل لآخر رمق في التمسك بتعديلات جوهرية نتجاوز على ماحدث من خلل تشريعي في القانون الحالي حالت دون ممارسة جمعية المحامين ومنتسبيها بالشكل المطلوب.

### طالب بمحاسبة المسؤولين

# حمدان العازمي: تقاعس الجمارك يتسبب في خسائر 163 مليون دينار في عقد واحد

استغرب النائب حمدان العازمي مماطلة الإدارة العامة للجمارك في تشكيل لجنة قانونية لبحث القضايا المرفوعة من احدى الشركات التي أسندت لها مزايدة بشأن مشروع تطوير وتشغيل الخدمات المساندة للعمل الجمركي. وقال العازمي في تصريح صحافي إن حكما صدر من محكمة الاستئناف لصالح هذه الشركة، الامر الذي قد يحمل ميزانية الإدارة أعباء مالية تقدر قيمتها الأولية بمبلغ 68 مليون دينار.

وأضاف ان استمرار تقاعس الإدارة العامة للجمارك في القيام بواجباتها ستكون له آثار خطيرة في حال تأييد الحكم من محكمة التمييز، حيث سيؤدي ذلك إلى تغيير طبيعة العقد ودفع تعويض سنوي للشركة طوال مدة التعاقد البالغة 25 سنة، مما سيحمل الإدارة أعباء مالية تقدر بمبلغ 163 مليون دينار كويتي بالإضافة إلى الفوائد القانونية 7 في المئة.

واكد العازمي عدم وجود مبرر لتأخر الجمارك في رفع قضايا على الشركة بخاصة ان الشركة بدأت في رفع قضايا عام 2007، ولم تتحرك الجمارك الا عام 2013 رغم تأكيدها ان الشركة لم تلتزم بسداد مستحقات الدولة. وتساءل العازمي ما مبرر هذا التأخير الا اذا كان هناك تعمد مماطلة لتنفيع الشركة على حساب المال العام.

وطالب العازمي بمحاسبة المسؤولين عن هذا التقاعس، داعيا وزير المالية الى التنسيق مع الفتوى والتشريع، والاستعجال في تشكيل لجنة لدراسة الوضع القانوني والفني والمالي للعقد لمعرفة البدائل المتاحة في حال تأييد الحكم من التمييز.

### لضمان حقوق جميع الأطراف

# الفضل يقترح تركيب كاميرات في مركبات وزارة الداخلية

تقدم النائب أحمد الفضل باقتراح برغبة بوضع كاميرات تصوير في مركبات وزارة الداخلية التي تستخدم في ضبط المخالفات وملاحظة المطلوبين أمنيا.

وقال الفضل في اقتراحه : يكثر الكلام وتكثر الشكاوى بين بعض رجال الأمن من جهة وبعض المواطنين والمقيمين من تعدي طرف على الآخر إما بتعسف واستغلال بعض رجال الأمن لصلاحياتهم أو بتفريط واعتداء وإعاقة عمل رجال الأمن من قبل بعض المواطنين والمقيمين، ويلجأ كل طرف للقضاء برفع قضايا بالمحاكم لأخذ حقه وأغلب تلك القضايا تتجه للحفظ لعدم وجود دليل.

وحتى نقطع دابر الشك ونقلل من الشكاوى في هذا المجال توضع كاميرا تصوير لكل مركبة من مركبات الداخلية وتكون على وضع التسجيل المستمر طوال حركة المركبة حتى نضمن حقوق جميع الأطراف. ويفرض على رجال الأمن تسجيل جميع مخالفاتهم وملاحقاتهم للمطلوبين وإلا اعتبر عدم القيام بذلك يسقط المخالفة.

# فهاد للفارس: ما أسباب تأخير المساعدات الدراسية؟

وجه النائب عبدالله فهاد سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.محمد الفارس حول أسباب تأخير المساعدات الدراسية.

وقال فهاد في سؤاله : تأخير المساعدات الدراسية عن وقتها بلا شك يتسبب في الضرر الكبير للآباء والابناء ماليا ودراسيا، ومن المعلوم أن تلك المساعدات تسد حاجات الطلبة لضمان تحصيل علمي أفضل لهم ولشراء الكتب العلمية للمقررات الدراسية التي يصل بعضها في الجامعات الخاصة الى ما يزيد على الخمسين دينارا.

وتابع فهاد : لذا يرجى إفادتنا عن الآتي: ما أسباب تأخير إعانات (مكافآت) ابنائنا الطلبة وبدلات الكتب؟ وما المعوقات التي تحول دون نزولها في وقتها المحدد (إن وجدت)؟ و ما أسباب عدم التزام بعض الجامعات والمدارس الخاصة بالعطل الرسمية الموحدة لوزارة التربية حيث ان ذلك يتسبب في عدم استمتاع الاسر بالعطل الرسمية مع ابنائهم بسبب ارتباطهم معهم في البيوت؟

### نظرا لما يعانيه القضاة والمحامون والمراجعون من صعوبات في المقار الحالية للمحكمة

# ماجد المطيري يقترح نقل محاكم الأسرة إلى مجمعات المحاكم

تقدم النائب ماجد مساعد المطيري باقتراح برغبة بنقل أماكن إنعقاد محاكم الأسرة من مكانها الحالي الى قصر العدل ومجمعات المحاكم في كل محافظة نظرا لما يعانيه السادة القضاة والسادة المحامين والمتقاضين والمراجعين من صعوبات جمه في أروقة محاكم الأسرة الجديدة.

وقال المطيري في اقتراحه : نظرا لما يعانيه السادة القضاة والسادة المحامين والمتقاضين والمراجعين من صعوبات جمه في أروقة محاكم الأسرة الجديدة، والتي هي عبارة عن عمارات سكنيه لا تصلح على الإطلاق بأي حال من الأحوال أن تكون دورا للعدالة أو مقارا للمتقاضين يحفظ لهم كرامتهم وخصوصية منازعاتهم، ولما فيها من إمتهانا للجميع من قضاة ومحامين وموظفين ومتقاضين ومراجعين، ولايخفي عن الجميع أن أماكن إنعقاد محاكم الأسرة لا تحقق الغرض المرجوا منها نظرا لما كشف عنه التطبيق العملي لنقل مقارها خارج دور العدالة ( المحاكم ) وذلك من خلال سوء إختيار أماكن إنعقادها الحالية.

هذا وقد كانت المحاكم المنشأة حديثا والمحاكم القديمة فيها من يكفي ويصلح كأماكن إنعقاد لمحاكم الأسرة وفقا للتوزيع الجغرافي والمكاني للقضايا المواطنين. وتابع المطيري : لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :1– نقل أماكن إنعقاد محاكم الأسرة لمحافظتي (الأحمدي ومبارك الكبير) من مكانها الحالي الكائن بالمهبولة وصباح السالم الي مجمع محاكم الاحمدي وفقا للتوزيع الجغرافي للمتقاضين. 2– نقل أماكن إنعقاد محاكم الأسرة بمحافظة حولي من مكانها الحالي الي محكمة حولي وفقا للتوزيع الجغرافي للمتقاضين الي حين أفتتاح مجمع محاكم حولي الجديد. 3– نقل أماكن إنعقاد محاكم الأسرة لمحافظة العاصمة من مكانها الحالي الكائن بالمرقاب الي قصر العدل وفقا للتوزيع الجغرافي للمتقاضين. وذلك دون الإخلال بالتوزيع الجغرافي والمكاني حسب الإختصاص.